



الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحث العلمي

2016 م

العدد التاسع والأربعون

السنة الرابعة عشرة

تحليل تطور الوضع المالي لمصرف كوردستان الدولي

للاستثمار و التنمية للمدة 2014-2005

د. لقمان عثمان عمر* د. سردار عثمان باداوقي* د. ياسين عثمان عبدالله*

المستخلص

يعد القطاع المصرفي احد القطاعات الاقتصادية الرئيسية لاقتصاديات الدول ويمثل ركنا اساسيا من اركان التنمية الاقتصادية في المجتمعات الحديثة، و على ضوء هذا يقوم البحث بتحليل الوضع المالي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، ونتيجة لذلك استهدف البحث الى تحليل الواقع المالي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة (2014-2005)، ومن خلال نتائج البحث اثبتت ان الإيرادات الكلية في ارتفاع مستمر طول مدة دراسة المصرف، حيث بلغ متوسط نسبة النمو الاجمالي (229.707%)، وفيما يتعلق بايرادات التمويل والاستثمارات فإنها متذبذبة و لكن ما يلاحظ أن متوسط نسبة النمو الاجمالي كان موجبا وبلغ (4965.745%)، وفيما يتعلق بصافي الارباح بعد الضريبة فان المصرف حقق ارباحا في كل سنة من سنوات الدراسة (باستثناء سنة 2005)، هذا وقد بلغ متوسط نسبة النمو الاجمالي (90.286%) وأخيراً أوصى البحث بمجموعة من التوصيات الهامة ومنها اعادة النظر في نسبة استثمار الودائع خدمة لتحقيق اهداف المصرف وفي مقدمتها الربح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع أفراد المجتمع بإيداع مدخراتهم، ويتطلب تنويع إيرادات المصرف.

Abstract

The banking sector is one of the key economic sectors of the economies of the countries and represent the cornerstone of the pillars of economic development in modern societies, and in the light of this, the research analyzed the financial situation of the International Kurdistan Bank for investment and development . As a result, the research targeted to analyze the financial realities of the International Kurdistan Bank for investment and development for the period (2005-2014), and through the research results, it has proved that the total revenue in the constant increase during the study of the bank , with an average overall growth rate (229.707%), and for the revenues from financing and investments, they are volatile, but it is noted that the average overall growth rate was positive and amounted to (4965.745%), and with respect to a net profit after tax, the bank made a profit in each year of the study period (with the exception of 2005), this has reached the average overall growth rate (68.072%) and finally the research recommended a series of important recommendations, including a review of the deposit investment ratio to achieve the objectives of the bank and in the forefront of them the economic profit, as well as encouraging community members to deposit their savings, and requires the bank to diversify revenue.

*عضو هيئة تدريس/ قسم الاقتصاد/كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين

المقدمة

يعد القطاع المصرفي احد القطاعات الاقتصادية الرئيسية لاقتصاديات الدول ويمثل ركنا أساسيا من أركان التنمية الاقتصادية في المجتمعات الحديثة، ولا يمكن تصور اكتمال البنية التحتية الاقتصادية إلا به وتعتبر درجة تطور النظام المصرفي ومدى تكامله وفعاليته في تعبئة الموارد المالية وقدرته على توجيهها لأغراض التمويل والاستثمارات من المؤشرات الهامة لمدى التطور الاقتصادي للدولة، لأن المصارف تقوم بدور قيادي وأساسي في تحريك وتوجيه الأنشطة الاقتصادية. وللتعرف على فعالية المصارف لابد بالقيام بتقييم الاداء المالي والذي يتم من خلاله اشتقاق مجموعة من المؤشرات تسهم في تحديد أهمية الأنشطة المالية والنقدية للمصرف وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمصارف.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في بيان أداء مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في تعبئة الموارد المالية وقدرتها على توجيهها نحو الأغراض التي تخدم تحريك الأنشطة الاقتصادية.

مشكلة البحث

على الرغم من اعتبار المصرف ركنا أساسيا من أركان الأنشطة الاقتصادية في اقتصاديات الدول، إلا أن الجهاز المصرفي في الدول النامية يعاني من مشاكل عديدة ، بناء على ذلك تكمن مشكلة البحث في إثارة مايتي: هل استطاع المصرف ان يؤدي دوره في تعبئة المدخرات الوطنية ؟ وهل استطاع أن يوظف الارصدة النقدية خدمة لتحقيق الربح الاقتصادي؟

فرضية البحث

تكمن فرضية البحث فيما يأتي: ان المصرف كفوء في تعبئة المدخرات وزيادة أرصده النقدية خدمة لتحقيق الربح الاقتصادي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على الوضع المالي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، فضلا عن بيان أدائه المالي وذلك من خلال مؤشرات النسب المالية.

منهجية البحث:

للموصول إلى هدف البحث تم استخدام الأسلوب الوصفي والاستقرائي للتحليل.

عينة البحث مكانها وزمانها:

تم الاعتماد على البيانات الخاصة لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في إقليم كوردستان-العراق للمدة 2005-2014.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، إذ تضمن المبحث الأول التحليل المالي كتحليل كفاءة أداء المصارف، أما المبحث الثاني فتناول تحليل النسب المالية. أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل تطور الوضع المالي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014 ، وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول: التحليل المالي كأداة

لتقييم كفاءة أداء المصارف

تعد النسب المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل القوائم المالية للوقوف على مدى سلامة المركز المالي وربحية المؤسسات فضلا عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط (هندي، 73، 2004). وللتعرف على المؤشرات التي تستخدم لتقييم كفاءة الأداء للمصارف تم تقسيم هذا المبحث إلى ما يأتي:

(1-1) التحليل المالي منهم لتقييم كفاءة أداء المصارف: يرتبط التحليل المالي ارتباطا

وثيقا بحاجة الاطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع محدد لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال مدة محددة، واتجاهات تطوره مستقبلا، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من اجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر، فهو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ماستكون عليه في المستقبل (الحياي، 21، 2003). وبناءً على ذلك وللتعرف على ماهية التحليل المالي تم تقسيم هذه الفقرة إلى ما يأتي:

أولا، تعريف التحليل المالي: يعرف التحليل المالي على أنه عملية تقييم مستوى الأداء المالي لشركة ما بناء على دراسة تقارير البيانات المالية الصادرة عنها (شلوب، 228، 2007) ويعرف

بأنه أداة لتفسير القوائم المالية وبيان العلاقات بين مضمونها ومدلولات الأرقام الواردة فيها (جبر، 2008، 301) كما يعرف بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وتشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الحال في المستقبل (كراجة، 2000، 141) وكما يعرف بأنه قيام المنشأة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات التي تفصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الميزانية العمومية والدخل، وتفسير أسباب نشوء هذه العلاقات (عباس، 2002، 69) وتم تعريفه أيضاً بأنه مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشأة وكشف إنحرافات والتنبؤ بالمستقبل (الزعيبي، 2000، 157) وهناك من يعرفه بأنه عبارة عن القيام بدراسة وتحليل الأرقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والأرقام المختلفة رأسياً كانت أم أفقياً والتي تشمل القوائم المالية وقوائم الدخل خلال فترات مختلفة لكي يمكن التعرف على الاتجاه الذي تسير عليه الوحدة الاقتصادية إيجابياً أو سلبياً (عبد اللطيف، 1999، 23) أو إنه عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المنشأة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً (العامري، 2001، 119).

ثانياً، أهمية القوائم المالية: تعد القوائم المالية أحد المصادر الأساسية للمعلومات التي يستخدمها المحلل المالي في أداء واجبه، ففي الوقت الذي تعد فيه مخرجات النظام المحاسبي (أي نهاية المطاف في الدورة المحاسبية)، فإنها تعد بداية الطريق في عملية التحليل المالي، أي إنها مدخلات هذا الفرع من فروع المعرفة ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للمشروع وتفسيره ولنتائج أعماله (الحسني، 1999، 80) وبشكل خاص يعتمد اعداد القوائم المالية الخاصة بالمصارف على فهم طبيعة أنشطة هذه المصارف والعوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة إن كانت من القوانين والإجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة وتحديد أسعار الفائدة والسيولة والسقوف الائتمانية أو من المؤثرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر في تقييم الموجودات والمطلوبات (العربيد، 2001، 51).

ثالثاً، أهداف التحليل المالي : يسعى التحليل المالي إلى تحقيق الأهداف الآتية (المكاوي، 2009، 99) (آل شبيب، 2007، 58):

- 1_ قياس كفاءة الأداء وفاعليتها.
- 2_ حماية ثروة الملاك وحقوق الدائنين.
- 3_ قياس كفاءة السياسات المختلفة المطبقة داخل المشروع وفاعليتها مثل سياسات التمويل والبيع والشراء والتخزين والائتمان والتسويق.
- 4_ قياس الربحية، لأن النشاط ان لم يحقق أرباح كافية لإصحاب راس المال لن يكون بالتبعية مربحا للمصرف.
- 5_ تقديم مقترحات لمعالجة المعوقات التي يعاني منها المشروع.

(1-2) معايير التحليل المالي: تبرز في عملية التحليل المالي أهمية تحديد النسب المعيارية لإستخدامها في متابعة تغيير النسب المالية للمنشأة المصرفية، لأن الحكم على طبيعة تغييرها (على المدى الزمني) يستلزم مقارنتها بمعيار معين (الشماع، 92، 1992) وإذا كان استخدام النسب والمؤشرات المالية في تقويم كفاءة أداء الوحدة الاقتصادية يعطي تصورا عن واقع نشاطها، إلا أن هذا التصور غير واضح إذا لم يقارن بواقع قياسي أو مثالي أو كما يسميه بعضهم بالأنموذجي للوقوف على المستوى الذي بلغته الوحدة الاقتصادية في أدائها، وهل أنها تطورت في هذا الجانب أو ذلك أو تراجعت أو إنها ظلت على حالها (الكرخي، 101، 2001) فلكل نسبة هناك حاجة لبعض معايير المقارنة لغرض المقايسة أو المعاييرة لتوفير الأساس للحكم (Grant, Ball, 1974, 190). وينبغي أن تتسم المعايير بمجموعة من الخصائص منها (كراجة، 114، 2000):

- 1_ الواقعية، أي إمكانية تنفيذ المعيار.
- 2_ ان يتصف المعيار بالاستقرار الى حد ما.
- 3_ البساطة والوضوح وسهولة التركيب.

أما أنواع المعايير فيمكن تقسيمها إلى ما يأتي:

أولاً: المعيار التاريخي: تستخرج النسبة المعينة لسنوات عديدة متتالية للشركة الواحدة ثم يستخرج المتوسط الحسابي لهذه النسبة خلال تلك السنوات، والجواب، أي والمتوسط هو المعيار التاريخي لتلك الشركة، ويتم تقييم الشركة بموجبه، إذ تقارن النسب المعينة في سنة ما بالمعيار التاريخي لها، فإن كانت أقل كانت دون المتوسط الذي ساد في الماضي في الشركة، وإن كانت أعلى منه كانت أعلى من المتوسط الذي ساد في الماضي في الشركة، وإن كانت متطابقة معه كانت مساوية للمتوسط الذي ساد في الماضي (رمضان جودة، 291، 2008).

ثانياً: المعايير المطلقة: وهي تلك النسب أو المعادلات التي أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي متعارفاً في جميع المجالات على الرغم من اختلاف نوع المنشأة وعمرها ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة وقطاعات مختلفة في طبيعة عملها (الشماع، 95، 1992) إذ تتعلق المعايير ببعض النسب مثل: نسبة التداول، نسبة الديون على الملكية، ونسب السيولة السريعة (رمضان، جودة، 290، 2008).

ثالثاً: معيار الصناعة: ويقصد به مقارنة النسب المالية للشركة مع متوسط النسب المالية للشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال وتفيد هذه المقارنة في تحديد المركز التنافسي لها في السوق بالنسبة للقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه (عباس، 71، 2002).

رابعاً: المعيار المخطط أو المستهدف: يتم التقييم في هذه الحالة من خلال توافر نظام للمعايير ومعدلات الأداء، وعلى أساسها يتم مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير والمعدلات المحددة مقدماً والتي تنطوي عليها الموازنات والمخططات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف وبما أن مزاولة أي مصرف يتم وفقاً لخطة محددة فإنه يمكن اعتبار الخطة أحد معايير الأداء (رمضان، جودة، 291، 2008).

خامساً: المعايير الوضعية بموجب الانظمة أو القوانين السائدة: وهي معايير تفرض إما داخلياً بموجب الأنظمة المعمول بها في الشركة، وإما أن تقوم بوضعها دائرة مختصة بذلك وذات علاقة مثل النسب التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف العاملة في البلد مثل نسبة القروض إلى الودائع أو نسبة الاحتياطي القانوني الواجب على المصرف التجاري الاحتفاظ بهالخ (رمضان، جودة، 292، 2008).

(1-3) أدوات التحليل المالي: تعد المعلومات المالية من أكثر المعلومات توافراً في كل المنشآت الاقتصادية، ويعد الكشف عنها (وبشكل سنوي) من المهام التي توجبها القوانين الحكومية في كل بلد، علماً أن هذه المعلومات تعد الركن الأساس الذي يمكن الركون إليه في عملية قياس وتقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لكل المنشآت.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات يتم عرضها في العديد من القوائم والكشوفات أكثرها شيوعاً الميزانية العمومية أو كما تسمى بقائمة المركز المالي للمنشأة وقائمة الدخل، فالميزانية العمومية تصف أو تبين الظرف المالي لأي مشروع كما هو في تاريخ تدوين محدد عادة ما يكون اليوم الأخير من السنة المالية، وكشف الميزانية هو السجل الرئيس للحجم الاقتصادي والدين والملكية الخاصة

بالمشروع، إذ يظهر الموجودات في الجانب الأيمن والمطلوبات وحقوق الملكية في الجانب الأيسر، وتتألف الموجودات من جميع أملاك المشروع أما المطلوبات فتتألف من جميع حقوق غير المالكين وهكذا يتساوى كشف الميزانية الموجودات الكلية مع المطلوبات الكلية (Young,1993,12). وتعد دراسة الميزانية حجر الأساس في عملية التحليل المالي الساكن، إذ تهدف دراسة الميزانية إلى تشخيص التوازن المالي للمصرف وقدرته على الإيفاء بالتزاماته و إلى دراسة أولية للبنية المالية إنطلاقاً من التمثيل الساكن في لحظة ما لحساب المصرف (درغام،30،1999). بشكل عام ان كشف ميزانية المصرف بما لها وما عليها من تأريخ محدد يوفر مجموعة من المعلومات المفيدة، أهمها (حنان،الحارس،45،2004-46):

- 1_ معلومات عن السيولة المتاحة في المصرف.
 - 2_ معلومات عن المرونة المالية في المصرف.
 - 3_ معلومات عن هيكل رأس المال.
 - 4_ حساب معدلات العائد على الاستثمار.
 - 5_ الحكم على درجة المخاطرة.
- أما قائمة الدخل او حساب الأرباح والخسائر فهو عرض لنتائج أعمال المصرف من ربح وخسارة لمدة زمنية معينة (سنة في العادة) يتضمن الفقرات التي تؤثر في هذه النتائج (الشمخي،54،1985)، أو عبارة عن توضيح الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية مقارنة بالمصروفات المستنفذة في تحقيقها مع صافي نتيجة اعمال الفترة ان كانت ربحاً أم خسارة ثم بعد ذلك أوجه توزيع الأرباح وما يتم احتجازه (مطر،9،1997)، ويتحدد الربح على وفق هذا المنظور (أي الربح المحاسبي) بالفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية الصريحة، والذي يميزه الاقتصاديون على مفهوم آخر للربح هو الربح الاقتصادي، والذي يتمثل بالفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية الصريحة والضمنية (علي،335،1984-336).

ويسعى المصرف إلى تحقيق المزيد من الأرباح شأنه في ذلك شأن أي منشأة اقتصادية خاصة ويتحقق ذلك عندما تزيد الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية، وتشمل إيرادات المصرف على العوائد التي يجنيها من الأصول التي تدر دخلاً كاستثمارات بالمشاركة والمضاربة والمراوحة وعوائد الخدمات المصرفية..... وغيرها، فضلاً عن الزيادات التي يمكن ان تطرأ على القيمة السوقية لبعض موجوداته، في حين تشمل التكاليف على نفقات الإدارة والتشغيل فضلاً عن الإنخفاضات التي قد تطرأ

على القيمة السوقية لبعض أصوله (باشا، 74، 1989). ويمكن بيان الأدوات الأساسية في تحليل القوائم المالية بما يأتي:

أولاً: التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (المكاوي، 96، 2010) ويقوم على أساس دراسة العلاقات المالية في المصرف كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال مراحل زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر محدد أو مجموعة من العناصر وقياس الإتجاه ونوعه وتقييمه (حنفي، قرياقص، 164، 2005)، أو إنه مقارنة بنود القائمة مع مثيلاتها في الفترات السابقة (كنجو، فهد، 75، 1997)، أو إنه يبين إتجاه الحالة المالية خلال فترات زمنية عن طريق مقارنة قيم بنود أو قوائم المركز المالي أو قوائم الدخل من فترة لإخرى لمعرفة نوع ومقدار التغير الذي طرأ على هذه القيم (طایل، 79، 2006). لذلك فالتحليل الأفقي يهتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذه العناصر زيادة أو نقصا عبر مرحلة زمنية، وعليه فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال مرحلة زمنية محددة، ويستفاد من هذا التحليل في (الحيالي، 34، 2003):

- 1_ التعرف على سلوك أي عنصر من عناصر القائمة المالية التي تخضع للدراسة عبر الزمن.
- 2_ إتخاذ القرارات المناسبة بعد التعرف على أسباب التغير التي يتم التعرف عليها بعد تقييم إنجازات المصرف ونشاطاته المختلفة.

فضلاً عن إن التحليل الأفقي للقوائم المالية يبين التغيرات التي حصلت في بنود الأصول والخصوم بين تأريخين محددين سواء من حيث حجم التغيرات أو نسبتها المئوية مقارنة بسنة الأساس، ويمكن بدلا من مقارنة بيانات القوائم المالية في ضوء بيانات سنة الأساس إجراء المقارنة على أساس متوسط بيانات عدد من السنوات، وهنا تحسب المتوسطات أولا لكل عنصر من العناصر ثم تحتسب تغيرات كل عنصر في السنة الأخيرة عن بيانات هذا العنصر، وقد يكون التحليل في مثل هذه الحالات مفيدا في التغيرات الكبيرة لكل عنصر من العناصر من المتوسطات الحسابية لذلك العنصر (ارشيد، جودة، 239، 1999).

ثانياً: التحليل العمودي: ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط المصرف أو مركزه المالي أو كليهما معا خلال مرحلة زمنية محددة من خلال إيجاد العلاقة بين بنود أو فقرات جانب واحد فقط من قائمة المركز المالي (الشمخي، الجزراوي، 45، 1998). أو إنه يبين الحالة المالية للمنشأة في فترة زمنية معينة عن طريق دراسة قائمة مالية واحدة وذلك باستخدام التوزيع النسبي، والذي يظهر مدى

تناسب توزيع قيم بنود (القائمة) موضوع الدراسة واما إذا كان هناك تركيز على بنود معينة على حساب بعض بنود أخرى مثل التوزيع النسبي لبنود الأصول المتداولة والتوزيع النسبي لهيكل التمويل (طایل، 79، 2006). إذ أن هذا التحليل يتسم بالسكون وعدم الحركة ويمكن إجراء التحليل العمودي للميزانية العمومية مثلاً من خلال نسبة كل بند من بنود الموجودات إلى مجموع الموجودات وكذلك نسبة كل بند من بنود المطلوبات وحقوق الملكية إلى مجموع المطلوبات وحقوق الملكية (رمضان، جودة، 266، 2006) وبهذا يمكن بناء مجموعة من النسب والعلاقات التي تفصح عن جانب من كفاءة الأداء الاقتصادي للمصرف، وتستكمل عملية التقييم بهذا الأسلوب أبعادها عندما يكون بالإمكان مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها من النسب لدى المصارف المماثلة، أو لدى المصرف نفسه لعدد من السنوات وهو ما يسمى بالتحليل الأفقي (خان، غرابية، 53، 1995-54).

المبحث الثاني:

النسب المالية أدوات قياس وتقييم كفاءة أداء المصارف

النسب المالية هي الأدوات التشخيصية الرئيسة في التحليل المالي والتي تستخدم من قبل مجموعة من الأفراد مثل المحاسبين والمصرفيين للمساعدة في تقييم الأداء المالي للمنشأة ومقارنة هذه النسب مع نسب أخرى كالمنشأة المنافسة أو المقارنة مع المنشأة نفسها بمرور الزمن (Macmenamin, 1999, 298) وتظهر الحاجة إلى النسب المالية بسبب قصور البيانات المطلقة لوحدها عن التعبير عن العلاقات بين الفقرات المترابطة، والنسبة الواحدة لا تشير إلى صورة متكاملة ما لم تدرس مع غيرها من النسب من جهة وما لم تقارن بمقياس محدد (الهواري، 363، 1996-364). ويعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة أداء المصارف التجارية وتقييمها، والنسب المالية أو المعادلات المالية أو المؤشرات المالية تعطي المعنى نفسه، وهي علاقة بين بنود الميزانية بعضها ببعض الآخر أو لبعض بنود قائمة الدخل بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء المصارف التجارية (ال آدم، الدباغ، 169، 1992) (ابوحمدة، الفتلاوي، 72، 2005). ويمكن تعريف النسب المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر المقام، بمعنى دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى) (محمد، اسماعيل، نور، 52، 2000) وأيضاً تعرف بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية (مطر، 31، 2003).

ويمكن التعبير عن النسب المالية بأشكال مختلفة كنسبة مئوية وكسر، وإن الطريقة التي تعرض بها نسبة محددة تعتمد على حاجات الذين يستخدمون المعلومات المتاحة، وعلى الرغم من إنه من الممكن

حساب عدد كبير من النسب فإن القليل منها والمعتمدة على العلاقات الأساسية قد تكون مطلوبة لدى المستخدم، وكثير من النسب التي يمكن ان تحسب من الكشوفات المالية قد لا تؤخذ بنظر الاعتبار لأنه ليس هناك علاقة واضحة أو ذات معنى بين المفردات (Atrill,2000,50) إذن هناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف كافة، وبذلك تتحدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها (Macmenamin,1999,294).

وترتيب النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي للمصارف تصنف كالآتي:

(1-2) نسب السيولة: تعرف السيولة بأنها قدرة المصرف على سداد الالتزامات حين الاستحقاق أو حين الطلب (الجميل،374،2002) أو عبارة عن ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها المصارف من الأموال النقدية أو مايتوفر لها من الموجودات سريعة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها (الشمري،370،2009). أو إنها قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية ومن ثم إعطائها الامكانية أو القدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية (الصباح، العامري،57،2003) إذن تشير السيولة الى السيولة التي يمكن بها لموجود أو أصل محدد ان يحول الى نقد، إذ أن الودائع المصرفية والأوراق المالية للتسويق التي غالباً ما يجري تبادلها في بورصات الأوراق المالية هي أدلة على الموجودات السائلة، أما العقارات والمعدات التي تستخدم في الانتاج فهي أدلة على الموجودات غير السائلة، وعلى الرغم من أي موجود غير سائل قد يكون ذا قيمة كبيرة فإن تحويله إلى نقد قد يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين (William,Smith,Young,1995,293). ويمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين أولهما السيولة الحاضرة، وهي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى المصرف وتحت تصرفه وتشمل النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، الودائع لدى المصارف الأخرى والمصرف المركزي، وأيضا الشيكات تحت التحصيل، وثانيهما السيولة شبه النقدية والتي تشمل أدونات الخزائنة، الكمبيالات المخصصة، وأيضاً الأوراق المالية (حنفي، قرياقص،230،2005-232).

وتتألف حاجة أي مصرف للسيولة من الالتزامات الفورية لسحوبات الودائع أو الطلبات القانونية للقروض والتي ينبغي أن يلبها المصرف للاستثمار بأداء وظائفه بوصفها مؤسسة مالية وسيطة، وينبغي أن يمتلك المودعون والدائنون الثقة بقيمة موجودات مصرفهم لكي يثق المصرف بأموالهم،

ولأنه من الصعب معرفة مقدار الثقة التي توجد لدى المودعين والدائنين الحساسين للجودة بمصرف محدد، فإنه من الصعب قياس حاجة المصارف للسيولة والقدرة على تلبية مثل هذه الحاجات (Hemple, Simonson, 1999, 253) (حاتم، 333، 2004-335).

وفي الوقت الذي سيقوم به بعض المودعين بسحب أموالهم وكتابة الصكوك إزاء حساباتهم، فإن مودعين آخرين سيضيفون إلى حساباتهم ويودعون الصكوك المسحوبة على مصارف أخرى وهذا أمر طبيعي، وقد تكون هناك أنموذجات أسبوعية أو شهرية أو فصلية لمستحقات وسحوبات الودائع، إلا أن هذه التقلبات يمكن أن تكون متوقعة ويجري ترتيب الموجودات بحيث أن النقد والاحتياطات تكون متاحة لتلبية أو مواجهة أرصدة تصفية سالبة كبيرة (Savage, 1977, 72-73). أن العنصر الأساسي في موضوع السيولة يتمثل في طريقة إدارة المصرف في تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطرة الناتجة عن التماهي في طلب زيادة الأرباح من جهة والحفاظ على سلامة الموجودات ومتطلبات السيولة من جهة أخرى، إذ أنه في كثير من الأحيان يفضل تدفق نقدي صغير يكون أكيدا (من غير مخاطرة) على تدفق يحصل في ظروف خطرة (Keat, Yonng, 2000, 493).

أن تحليل قدرة المصرف على سداد التزامات المالية الجارية عند استحقاقها يعد من النواحي المهمة، إذ إنها تهم أطراف عدة وفي مقدمتها الدائنون والمقرضون فهم يريدون قبل عملية الإقراض الاطمئنان إلى كون المصرف في وضع يستطيع فيه تسديد ديونه عند استحقاقها دون بيع أو تصفية موجوداته غير السائلة، لذلك يمكن القول بأن الهدف من تحليل سيولة المصرف هو الوقوف على مدى كفاءة إدارته في تحقيق التوازن بين هدفي الربح والسيولة (الجميل، 92، 2002) إذ إن هناك علاقة عكسية بين الربحية والسيولة (ناشد، 243، 2008). وتتمثل السياسة الرشيدة في التوفيق بين السعي لتحقيق الربحية وبين اعتبار السيولة، بمعنى آخر البحث في كيفية موازنة المصرف بين اعتبارات السيولة واعتبارات الربح للمحافظة على سلامة المركز المالي للمصرف، ويطلق عليه الاقتصاديون اصطلاح (يسار المصرف) والذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة الحسابية التالية:

يسار المصرف = القيمة الفعلية للأصول / الالتزامات تجاه الغير

إذا كان الناتج واحداً صحيحاً أو أكثر يعني أن مركز المصرف سليم، وبالعكس فإن انخفاض الناتج عن الواحد الصحيح يكون دليلاً على عدم سلامة المركز المالي للمصرف، ويترتب على ضعف المركز المالي تهافت الأفراد على السحوبات، وإن كان هذا الأمر مفاجئاً بالنسبة للمصرف يؤدي الأمر إلى إفلاسه (الحجار، 179، 2009). وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها

(Santomero, 1998, 32) (Timothy, Bed Ford, 1996, 756) :

1_ نسبة السيولة القانونية(%)=النقدية+شبه النقدية/اجمالي الودائع*100

2_نسبة الاحتياطي القانوني(%)=الارصدة لدى المصرف المركزي/اجمالي الودائع*100

3_النسبة النقدية الى اجمالي الموجودات(%)=النقدية/اجمالي الموجودات*100

(2-2) **نسبة الربحية:** لا يخفى على أحد أهمية المعلومات المتاحة على الربحية، فالمصارف شأنها في ذلك شأن منشآت الأعمال الأخرى يتعين عليها تحقيق الأرباح، إذ يحصل الملاك على جزء منها في صورة توزيعات، في حين يضاف ماتبقى إلى الاحتياطات لمواجهة أمر غير متوقع وتنمية عمليات المصرف وتطويرها بما يضمن البقاء والاستمرارية (الجميل، 11، 2002). وعندما تزداد الربحية المتوقعة من المشاريع الاستثمارية للشركات تزداد رغبة هذه الشركات للاقتراض عن طريق اصدار السندات لتمويل نشاطاتها الاستثمارية وهذا في أغلب الأحيان يحدث عندما يكون هناك ازدهار اقتصادي (الرفاعي، بلعربي، 165، 2002) هذا من جانب ومن جانب آخر لابد من التطرق إلى أهمية الأرباح وذلك من خلال الوظائف الاقتصادية لها والتي لا يمكن اغفالها للأسباب التالية (الشرع، 179، 2003)(ابو رمان، الطالب، 19، 2004):

أولاً: إن الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف كي يستمر في عمله.

ثانياً: الربح وسيلة لتنمية رأس المال، إذ تعد الأرباح ضرورية للمصارف لأنها تسهم في تكوين الاحتياطات وتعد بمثابة مصدر تمويلي ذاتي.

ثالثاً: دليل على نجاح الإدارة، فإذا زادت الأرباح دل ذلك على فاعلية مجهودات الإدارة وإن نجاح المصرف في تحقيق الربح يزيد أيضاً من ثقة المساهمين وأصحاب الودائع.

وتبين نسب الربحية مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضاً المودعين والملاك والمقرضين (النجار، 39، 2006)، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلاً عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرة المصارف على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة (Herrick, 1978, 177). وهناك مؤشرات كثيرة للربحية من أهمها (حسين، 252، 1971)(الزبيدي، 197، 2004-199)(حنفي، 2007، 219):

1_ معدل العائد على حق الملكية(%)=صافي الأرباح بعد الضرائب/حق الملكية*100

2_ معدل العائد على الودائع(%)=صافي الأرباح بعد الضرائب/اجمالي الودائع*100

3_ معدل عائد السهم(%)=صافي الأرباح بعد الضرائب/عدد الأسهم*100

- 4_ نسب هامش الربح(%)=هامش الربح/اجمالي الموجودات*100
- 5_ معدل العائد على الموارد(%)=صافي الأرباح بعد الضرائب/اجمالي الودائع+حق الملكية*100
- 6_ معدل العائد على رأس المال المدفوع(%)= صافي الأرباح بعد الضرائب/رأس المال المدفوع*100

(2-3) نسب ملائمة رأس المال : تبين ملائمة رأس المال في أي مصرف مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات المصرف في الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملائمة رأس المال في أي مصرف يعد أمرا هاما وضروريا لزيادة ثقة المودعين حتى يتمكن المصرف من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم و متميز للمصرف (عمر، 17، 1996-18). لذلك تعد عملية تقييم الملائمة الائتمانية بالنسبة للمتعاملين مع المصرف ولا سيما المودعين أمرا مهما جدا لظهور مدى سلامة وقوة المركز المالي الذي يتمتع به المصرف لبعث الاطمئنان لدى المتعاملين معه وكذلك تعامل المصارف مع بعضها البعض. هذا من جانب ومن جانب آخر ان تقييمات الملائمة الائتمانية للمصارف والمؤسسات المالية والمقرضين تعزز من قدرات أجهزة الرقابة الرسمية مثل المصارف المركزية، والسلطات النقدية، والهيئات المشرفة على الأسواق المالية في أداء متطلبات الاشراف والرقابة على الأسواق والمتعاملين فيها وبذلك تساهم في حماية حقوق المودعين وجمهور المستثمرين في الأسواق المالية (الخرجي، 32، 2001) (حسن، 7، 2004-9). ومن بين أهم النسب التي تقيس ملائمة رأس المال هي (فهد، 65، 2009-66) (احمد، عبدالحميد، حبش، 65، 2009):

- 1_ نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية(%)=حق الملكية/اجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية*100
- 2_ نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات(%)=حق الملكية/إجمالي الموجودات*100
- 3_ نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع(%)=حق الملكية/إجمالي الودائع*100
- 4_ نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض(%)=حق الملكية/إجمالي القروض*100

(2-4) نسب توظيف الأموال : إن استثمار الأموال أفضل من تركها في الخزينة، لذا يصبح من الضروري تنمية بعض النسب للحكم على مدى ملائمة استخدام أو توظيف الأموال (هندي، 187، 2006)، وتستهدف نسب توظيف الأموال للحكم على كفاءة المصرف في توظيف الأموال المتاحة في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للمصرف، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه النسب أداء المصرف في استخدام الأموال المتاحة، وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه

المصرف نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة (فهد، 66، 2009). ومن أهم النسب التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال هي (العطيات، 210، 2009):

- 1_ نسبة استثمار الودائع(%)=إجمالي الاستثمارات/إجمالي الودائع*100
- 2_ نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع(%)=إجمالي القروض/إجمالي الودائع*100
- 3_ نسبة توظيف الموارد(%)=إجمالي الاستثمارات/إجمالي الودائع+حق الملكية*100
- 4_ نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات(%)=إجمالي الإيرادات/إجمالي الاستثمارات*100
- 5_ نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات(%)=إجمالي الإيرادات/إجمالي الموجودات*100
- 6_ نسبة العائد على الاستثمارات في الأوراق المالية(%)=صافي العائد المحصل من الأوراق المالية/إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية*100

المبحث الثالث:

تحليل واقع التطور المالي ومؤشراته لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014

مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، هو شركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية والتخصصية، بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي، وتخضع جميع أنشطتها لأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وقانون مكافحة غسيل الأموال رقم(93) لسنة 2004، واللوائح والمبادئ التوجيهية والتعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي العراقي. ويلتزم المصرف في جميع أعماله وعملياته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهو مشمول بقانون الاستثمار في إقليم كوردستان المرقم (4) لسنة 2006 وذلك حسب قرار هيئة الاستثمار في الاقليم رقم (177) في (7/6/2009)، وقد تأسس المصرف في (3/3/2005) وبعد ان حصل المصرف على إجازة الممارسة المصرفية من البنك المركزي العراقي في (29/5/2005) بادر إلى افتتاح ادارته العامة وفرعه الرئيس في أربيل بتاريخ (16/8/2005)، و تم ادراجه في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ (1/11/2006). ويمتلك المصرف (4) فروع و(12) مكتبا، وبلغ عدد موظفي المصرف(621) موظفا (التقرير السنوي للمصرف، 31، 17، 6، 2014). ويوضح جدول (1) الوضع المالي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014.

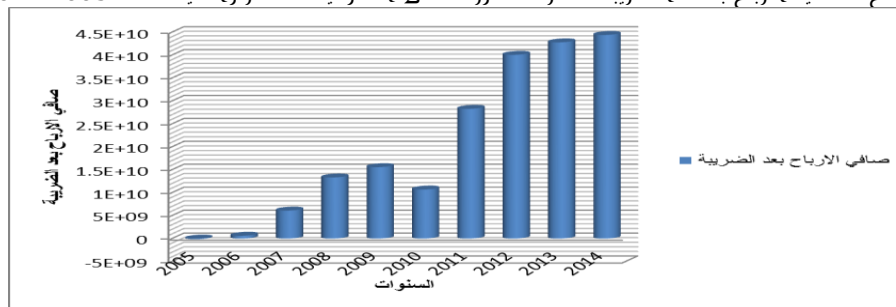
جدول (1) تطور الوضع المالي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014 (دينار عراقي)

المغيرات السنوات	الموجودات	التمويل والاستثمارات	النقد في الصندوق	الودائع	حقوق المساهمين	الارادات الكلية	ايرادات التمويل والاستثمارات	صافي الارباح بعد الضريبة
2005	60669998912	208703806	55782290222	9031149037	49874286449	513254202	4191389	(125713551)
2006	129191087620	5190617927	92710615384	50836714959	50438158545	9751342387	249661588	619009448
2007	165603300161	7911717299	108478111570	57823819058	55541601045	16434512421	692555990	6092285294
2008	273451893845	7945727739	228265467691	166776807169	66601055647	22686190922	631487161	13308982609
2009	430132764139	16921797282	243543188126	253712962582	77933973276	24604116158	22132948	15568138387
2010	606669525013	104181983655	355057512310	324315498690	131985405867	26899342245	8632825761	10691885905
2011	897121122197	67919547445	502895115287	347610043058	206017944095	33537777725	555131197	28273574386
2012	1191023222580	93666811140	893924295245	574717192617	390065299320	66261716494	277954501	40055712030
2013	1522952655358	170382049999	851007364437	563952712585	426430940381	68183389960	513592286	42783107130
2014	12008232041400	155783525242	850177752546	517064063004	464160591040	80053309078	89372367	44387824305

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للسنوات 2005-2014

الشكل (1)

يوضح صافي الارباح بعد الضريبة لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014



المصدر: الجدول (1)

الشكل (1)

يوضح صافي الارباح بعد الضريبة لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014



المصدر: الجدول (1)

(3-1) تطور أعمال المصرف:

بالاعتماد على جدول (1) يمكن بيان تطور أعمال المصرف من خلال نسب النمو الحاصلة فيها:

أولاً: إجمالي الموجودات والتمويل والاستثمارات والنقد في الصندوق: يوضح الجدول (2) كل من إجمالي الموجودات والتمويل والاستثمارات والنقد في الصندوق، فضلاً عن نسب النمو وكالاتي : يتضح من الجدول إن إجمالي الموجودات في إرتفاع مستمر طول مدة دراسة المصرف وهذا ما عكسته نسب النمو الموجبة , وقد بلغت أعلى نسبة نمو في سنة 2014 إذ بلغت نسبة النمو فيها (688.483%) أما أدنى نسبة النمو فكانت في سنة 2013 إذ بلغت نسبة النمو فيها (27.869%) , أما متوسط نسبة النمو الإجمالي لمدة دراسة المصرف فبلغ (122.397%) وفيما يتعلق بالتمويل والاستثمارات فهناك ارتفاع مستمر طول مدة دراسة المصرف بإستثناء كل من السنتين 2011 و 2014- تعود أسباب الارتفاع في مبلغ التمويل والاستثمارات في المدة التي سبقت 2011 إلى الدور الذي لعبه المصرف في الاستثمار في البنية التحتية لاقتصاديات الإقليم خدمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق الواسع في الاقتصاد السليبي (التقرير السنوي للمصرف، 4، 2011)، أما أسباب الانخفاض في مبلغ التمويل و الاستثمارات في سنة 2011 فتعود الى تفاقم التأثيرات السلبية للأزمة المالية الاقتصادية التي حدثت في سنة 2008 على أداء الجهاز المصرفي والتي تأثرت المصارف في الدول العربية بإضطرابات في التصنيف الائتماني والاستثماري (التقرير السنوي للمصرف، 4، 2011)، وأما بالنسبة لسنة 2014 فإن الإنخفاض يعود إلى شح الموارد المالية في الإقليم بسبب الخلاف على تمويل حصة الإقليم من الموازنة العامة العراقية الذي انعكس على كل القطاعات ومنها المصارف، فضلاً عن تفاقم الأزمات الأمنية والسياسية والتي تأثرت على مبلغ التمويل والاستثمارات في المصرف (التقرير السنوي للمصرف، 14، 2014) - وإن أعلى نسبة نمو في سنة (2006) , إذ بلغت نسبة النمو فيها (2387.073%) , أما متوسط نسبة النمو الإجمالي لمدة دراسة المصرف فبلغ (349.443%) مما يدل على زيادة إمكانية المصرف لتخصيص مبالغ أكثر للتمويل والاستثمارات في الزيادات الحاصلة في أرصدة المصرف ، وأيضاً يدل على مدى مواكبة هذه الزيادات في التمويل والاستثمارات بالزيادات التي حصلت في إجمالي الموجودات والتي يمكن ان تخدم تحقيق الربح الاقتصادي . وأما فيما يتعلق بالنقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى كان ارتفاعاً مستمراً ولغاية سنة 2012 من دراسة المصرف . وقد بلغت أعلى نسبة نمو في سنة (2008) إذ بلغت نسبة النمو فيها (110.425%) ، أما متوسط نسبة النمو الإجمالي لمدة دراسة المصرف فبلغ (46.76%) ويمكن القول إن مبالغ النقد في الصندوق ولدى المصارف

الأخرى تعتمد على سياسة المصرف وقدرته على تخطيط التدفق النقدي والموازنة بين السيولة والربحية وتلبية اصحاب الودائع الجارية ،فضلا عن الإلتزام بالنسبة القانونية التي تفرضها البنك المركزي بالاعتماد على الوضع الاقتصادي سواء كانت التضخم أو الإنكماش.

جدول (2)

(*) نسبة النمو السنوي للموجودات والتمويل والاستثمارات والنقد في الصندوق لمصرف

كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2014-2005

المتغيرات السنوات	الموجودات		التمويل والاستثمارات		النقد في الصندوق	
	المبلغ	نسبة النمو %	المبلغ	نسبة النمو %	المبلغ	نسبة النمو %
2005	60669998912	-	208703806	-	55782290222	-
2006	129191087620	112.940	5190617927	2387.073	92710615384	66.200
2007	165603300161	28.184	7911717299	52.423	108478111570	17.007
2008	273451893845	65.124	7945727739	0.429	228265467691	110.425
2009	430132764139	57.297	16921797282	112.967	243543188126	66.929
2010	606669525013	41.042	104181983655	515.667	355057512310	45.788
2011	897121122197	47.876	67919547445	(34.806)	502895115287	41.637
2012	1191023222580	32.760	93666811140	37.908	893924295245	77.755
2013	1522952655358	27.869	170382049999	81.902	851007364437	(4.800)
2014	12008232041400	688.483	155783525242	(8.568)	850177752546	0.097
	متوسط نسبة النمو السنوي الإجمالي للمدة 2014-2005	122.397	متوسط نسبة النمو السنوي الإجمالي للمدة 2014-2005	349.443	متوسط نسبة النمو السنوي الإجمالي للمدة 2014-2005	46.76

المصدر:- من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (1)

ثانياً: حقوق المساهمين وودائع الزبائن : يوضح الجدول (3) كل من حقوق المساهمين وودائع الزبائن فضلاً عن نسب النمو وكالاتي : يتضح من الجدول ان حقوق المساهمين في إرتفاع مستمر طول مدة دراسة المصرف وهذا ما عكسته نسب النمو الموجبة، وقد بلغت أعلى نسبة نمو في سنة 2012 . إذ بلغت نسبة النمو فيها (89.335%) ، أما متوسط نسبة النمو الإجمالي لمدة دراسة المصرف فبلغ (31.236%)، وفيما يتعلق بودائع الزبائن فهناك إرتفاع مستمر لغاية سنة 2012، وقد بلغت أعلى نسبة نمو في سنة 2006، إذ بلغت نسبة النمو فيها (462.904%) ، أما متوسط نسبة النمو الإجمالي لمدة دراسة المصرف فبلغ (89.705%). وبالنظر إلى نسب النمو لكل من حقوق المساهمين وودائع الزبائن يتضح ان هناك إقبالا متزايد من قبل الأفراد للمصرف بزيادة

$$r = \left(\frac{y_t}{y_0} \right)^{\frac{1}{n-1}} - 1$$

(*)

تم احتساب نسبة النمو بالاعتماد علي القانون الآتي :

حصصهم وزيادة إيداع المدخرات ، ويمكن إرجاع سبب ذلك الى عدة أسباب منها التوسع في الائتمان المصرفي كما تم الإشارة إليها في الفقرة الأولى لبند التمويل والاستثمارات ، وإن التوسع في الائتمان المصرفي تخدم أهداف المصرف وفي مقدمتها تحقيق الربح الاقتصادي .

الجدول (3)

نسبة النمو السنوي لحقوق المساهمين و ودائع الزبائن لمصرف كورديستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014

السنوات	حقوق المساهمين		ودائع الزبائن	
	المبلغ	نسبة النمو %	المبلغ	نسبة النمو %
2005	49874286449	-	9031149037	-
2006	50438158545	1.130	50836714959	462.904
2007	55541601045	10.118	57823819058	13.744
2008	66601055647	19.912	166776807169	188.422
2009	77933973276	17.016	253712962582	52.127
2010	131985405867	69.355	324315498690	27.827
2011	206017944045	56.091	347610043058	7.182
2012	390065299320	89.335	574717192617	65.333
2013	426430940381	9.322	563952712585	(1.873)
2014	464160591040	8.847	517064063004	(8.314)
	متوسط نسبة النمو السنوي الاجمالي للمدة 2005-2014	31.236	متوسط نسبة النمو السنوي الاجمالي للمدة 2005-2014	89.705

المصدر:- من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (1)

ثالثاً: الإيرادات الكلية وإيرادات التمويل والاستثمارات وصافي الأرباح بعد الضريبة : يوضح الجدول (4) كل من الإيرادات الكلية وإيرادات التمويل والاستثمارات وصافي الأرباح بعد الضريبة، فضلاً عن نسب النمو وكالاتي : يتضح من الجدول ان الإيرادات الكلية في ارتفاع مستمر طول مدة دراسة المصرف وهذا ما عكسته نسب النمو الموجبة، وقد بلغت أعلى نسبة نمو في سنة 2006 ، إذ بلغت نسبة النمو فيها (1799.905%) ، أما متوسط نسبة النمو الإجمالي لمدة دراسة المصرف فبلغ (229.707%) . وفيما يتعلق بإيرادات التمويل والاستثمارات فإنها متذبذبة (يعود التذبذب في مبلغ إيرادات التمويل والاستثمارات إلى عدة أسباب منها المبلغ المخصص للتمويل والاستثمارات فضلاً عن مجال التمويل والاستثمارات والذي يلعب دوراً كبيراً في إتجاه مبلغ الإيرادات والتي تمت الإشارة إليها سابقاً)، مما انعكس على نسب النمو بالموجب والسالب، وقد بلغت أعلى نسبة نمو في سنة 2010 ، إذ بلغت نسبة النمو فيها (38904.409%) أما متوسط نسبة النمو الإجمالي لمدة دراسة المصرف فبلغ (4965.745%) ، وأما فيما يتعلق بصافي الأرباح بعد الضريبة فهي الأخرى متذبذبة- بما ان المصرف باشر بأعماله بصورة رسمية اعتباراً من (2005/8/16)، فإن الخسارة في سنة 2005 تعود إلى قصر مدة وحداثة العمل في المصرف، إذ كانت كل نفقات التشغيل التي صرفت في تلك الفترة تزيد

عن الإيرادات التي تحققت، فضلاً عن نفقات التأسيس وما قبل التشغيل قد احتسبت منذ البداية ولغاية 2005/8/15 (التقرير السنوي للمصرف، 2005، 13)، أما أسباب الإنخفاض في مبلغ صافي الأرباح بعد الضريبة في سنة 2010 فتعود إلى تأثيره بطريقة احتساب وتوزيع عوائد الأرباح على المودعين مما جعله منخفضاً مقارنة مع السنة السابقة، ولو أضيف خمسة مليارات ديناراً والموزعة على المودعين لكان الربح مقارب لسنة 2009 (التقرير السنوي للمصرف، 2010، 5). وأما بالنسبة لارتفاع مبلغ صافي الأرباح بعد الضريبة في بقية السنوات فيعود إلى الدور الذي لعبه المصرف في الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع (التقرير السنوي للمصرف، 2014، 14) - مما انعكس على نسب النمو بالموجب والسالب، وقد بلغت أعلى نسبة نمو في سنة 2007، إذ بلغت نسبة النمو فيها (884.199%)، أما متوسط نسبة النمو الإجمالي لمدة دراسة المصرف فبلغ (90.286%) مما يعني ان المصرف حقق أحد أهدافه بشكل كبير ألا وهو الربح الاقتصادي.

جدول (4)

نسبة النمو السنوي للإيرادات الكلية والإيرادات التمويل والاستثمارات وصافي الأرباح بعد
الضريبة لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014

المتغيرات السنوات	الإيرادات الكلية		إيرادات التمويل والاستثمارات		صافي الأرباح بعد الضريبة	
	المبلغ	نسبة النمو %	المبلغ	نسبة النمو %	المبلغ	نسبة النمو %
2005	513254202	-	4191389	-	125713551	-
2006	9751342387	1799.905	249661588	5856.535	619009448	(392.396)
2007	16434512421	68.535	692555990	177.397	6092285294	884.199
2008	22686190922	38.039	631487161	(8.817)	13308982609	118.456
2009	24604116158	8.454	22132948	(96.495)	15568138387	16.974
2010	26899342245	9.328	8632825761	38904.409	10691885905	(31.322)
2011	53537777725	99.030	555131197	(93.569)	28273574386	164.439
2012	66261716494	23.766	277954501	(49.929)	40055712030	41.671
2013	68183389960	2.900	513592286	84.775	42783107130	6.809
2014	80053309078	17.408	89372367	(82.598)	44387824305	3.750
	متوسط نسبة النمو السنوي الإجمالي للمدة 2014-2005	229.707	متوسط نسبة النمو السنوي الإجمالي للمدة 2014-2005	4965.745	متوسط نسبة النمو السنوي الإجمالي للمدة 2013-2005	90.286

المصدر:- من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول(1)

(2-3): تحليل مؤشرات نسب الأداء المالي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2014.2005،

للتعرف على واقع مؤشرات (نسب) الأداء المالي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية تم تقسيم هذه الفقرة إلى مآياتي :

أولاً.. مؤشرات نسب السيولة : يوضح الجدول (5) كل من نسبة السيولة القانونية ونسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات وكالاتي : يتضح من الجدول إن نسبة السيولة القانونية كانت

مساوية ب (617,665%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف 2005 وهي أعلى نسبة , أما أدنى نسبة فكانت في سنة 2009 , إذ بلغت النسبة فيها (95,991%). وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (194.551%) وبالنظر الى النسب يتضح أنها كبيرة جدا , إلا أنها بشكل عام اتجهت نحو الانخفاض وخاصة إذا ما تم مقارنة النسبة في السنة الاخيرة (20014) بالسنة الأولى (2005) ويمكن إرجاع سبب ذلك لعدة أسباب منها زيادة كفاءة المصرف في توظيف أرصده خاصة الودائع, و فيما يتعلق بنسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات كانت نسبتها تساوي ب (91,943%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف 2005 وهي أعلى نسبة أما أدنى نسبة فكانت في سنة 2014 إذ بلغت النسبة فيها (7.079%). وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (62.189%), هي الأخرى اتجهت نحو الإنخفاض ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى عدة أسباب منها زيادة كفاءة المصرف في توظيف موجوداته وبخاصة المتداولة والتي خدمت الهدف الرئيس وهو الربح الاقتصادي. إلا إن الإفراط في الارتفاع أو الانخفاض فيها كفيلة بأن تخلخل ثقة المتعاملين, وأن السياسة الرشيدة هي التوفيق بين السعي لتحقيق الربحية وبين اعتبار السيولة.

جدول (5)

مؤشرات (نسب) السيولة لمصرف كوردستان الدولج للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014

السنوات	نسبة السيولة القانونية	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات
2005	617.665	91.943
2006	182.369	71.762
2007	187.601	65.504
2008	136.868	83.475
2009	95.991	56.620
2010	109.479	58.525
2011	144.672	56.056
2012	155.541	75.055
2013	150.900	55.878
2014	164.424	7.079
المتوسط	194.551	62.189

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)

ثانياً. مؤشرات (نسب) الربحية : يوضح الجدول (6) كل من معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الودائع وكالاتي: يتضح من الجدول ان معدل العائد على حق الملكية كانت نسبتها تساوي ب (0,252%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف وهي أدنى نسبة , أما أعلى نسبة فكانت في سنة 2008 , إذ بلغت النسبة فيها (19,983), وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (10.358%). وبالنظر إلى النسب يتضح ان هناك تذبذباً في النسب فضلاً عن وجود

تفاوتت بين نسبة كل من 2005 و 2014 , لكن بشكل عام تشير النسب إلى زيادة إمكانية المصرف في رفع عائد وحدة النقد المستثمرة لصالح المالكين (المساهمين), وفيما يتعلق بمعدل العائد على الودائع كانت نسبتها تساوي ب (1,392%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف وهي أدنى نسبة , وان أعلى نسبة كانت في سنة 2007 , إذ بلغت النسبة فيها (10,535%), وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (5.904%), يتضح من خلال النسب ان عائد وحدة النقد المستثمرة قليل بالنسبة للمودعين, وبإجراء المقارنة بين متوسط النسب لمدة دراسة المصرف بين كل من معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الودائع يتضح إن متوسط النسب في معدل العائد على حق الملكية أكبر من متوسط النسب لمعدل العائد على الودائع, مما يعني ان حصة المالكين من عائد وحدة النقد المستثمرة هي أكبر من حصة المودعين من عائد وحدة النقد المستثمرة.

جدول (6)

مؤشرات (نسب) الربحية لمصرف كورديستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014

السنوات	معدل العائد على الملكية	معدل العائد على الودائع
2005	(0.252)	(1.392)
2006	1.227	1.217
2007	10.968	10.535
2008	19.983	7.980
2009	19.976	6.136
2010	8.100	3.296
2011	13.723	8.133
2012	10.268	6.969
2013	10.032	7.586
2014	9.563	8.584
المتوسط	10.358	5.904

المصدر:- من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)

ثالثاً- مؤشرات نسب الملائمة: يوضح الجدول (7) كل من حق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات وحق الملكية إلى إجمالي الموجودات وكالاتي : يتضح من الجدول ان حق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات كانت نسبتها تساوي ب (2826.433%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف, وهي أعلى نسبة وكبيرة جداً بحيث هناك افراط فيها , أما أدنى نسبة فكانت في سنة 2013 , إذ بلغت النسبة فيها (250,279%), أما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (3107,375%), إذ أن النسب تشير إلى الدور الكبير لحق الملكية في توظيف أرصدة المصرف في التمويل والاستثمارات . وفيما يتعلق بحق الملكية إلى إجمالي الموجودات كانت نسبتها تساوي ب (82,205%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف, وهي أعلى نسبة , أما أدنى نسبة فكانت

في سنة 2014, إذ بلغت النسبة فيها (3.865%), وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (30.659%).

جدول (7)

مؤشرات الملائمة لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014

السنوات	حق الملكية الى اجمالي الاستثمارات	حق الملكية الى اجمالي الموجودات
2005	23897.161	82.205
2006	971.717	39.041
2007	702.017	33.538
2008	838.199	24.355
2009	460.553	18.118
2010	126.687	21.755
2011	303.326	22.964
2012	416.439	32.750
2013	250.279	28.000
2014	297.952	3.865
المتوسط	2826.433	30.659

المصدر:- من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)

رابعاً، مؤشرات نسب التوظيف: يوضح الجدول (8) كل من استثمار الودائع وإجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات وإجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات وإجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات، فضلاً عن إيرادات التمويل والاستثمارات إلى إجمالي الإيرادات وكالاتي : يتضح من الجدول إن استثمار الودائع كانت نسبتها تساوي ب(2,310%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف، وهي أدنى نسبة، أما أعلى نسبة فكانت في سنة 2010، إذ بلغت النسبة فيها (32,123%)، وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (16.593%)، يتضح من خلال النسب أن توظيف الودائع نسبتها قليلة و بالتالي تؤثر على نسبة الربحية بالنسبة لمعدل العائد على الودائع. وفيما يتعلق بإجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات فكانت نسبتها تساوي ب(0,343%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف، وهي أدنى نسبة، أما أعلى نسبة فكانت في سنة 2010، إذ بلغت النسبة فيها (17,172%)، وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (6.106%). أما فيما يتعلق بإجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات فكانت نسبتها تساوي ب(245,924%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف، وإن أعلى نسبة كانت في سنة 2008، إذ بلغت النسبة فيها (285,514%)، وأما أدنى نسبة فكانت في سنة 2010، إذ بلغت النسبة فيها (25,819%)، وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (133.921%) وأما فيما يتعلق بإجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات فكانت نسبتها تساوي ب (0,845%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف، وإن أعلى نسبة كانت في سنة 2007، إذ بلغت النسبة فيها (9,924%)، أما أدنى نسبة فكانت في سنة

2014، إذ بلغت النسبة فيها (0.666%) وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (5.343%). وفيما يتعلق بإيرادات التمويل والاستثمارات إلى إجمالي الإيرادات فكانت نسبتها تساوي ب (0,816%) وذلك في السنة الأولى من دراسة المصرف، وإن أعلى نسبة كانت في سنة 2010، إذ بلغت النسبة فيها (32.093%)، أما أدنى نسبة فكانت في سنة 2009، إذ بلغت النسبة فيها (0,089%)، وأما متوسط النسب لمدة دراسة المصرف فبلغ (4.487%) يتضح من خلال النسب إن مساهمة إيرادات التمويل والاستثمارات في إجمالي إيرادات المصرف كانت قليلة وتدل على ضعف دور التمويل والاستثمارات في خلق إيرادات المصرف بالمقابل هناك إيرادات أخرى لها دور أكبر في خلق إيرادات المصرف.

جدول (8)

مؤشرات (نسب) التوظيف لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2005-2014

المؤشرات السنوات	استثمار الودائع	اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات	اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات	اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات	ايرادات التمويل والاستثمارات الى اجمالي الايرادات
2005	2.310	0.343	245.924	0.845	0.816
2006	10.210	4.017	187.864	7.547	2.560
2007	13.682	4.777	207.723	9.924	4.214
2008	4.764	2.905	285.514	8.296	2.783
2009	6.669	3.934	145.398	5.720	0.089
2010	32.123	17.172	25.819	4.433	32.093
2011	19.539	7.570	78.825	5.967	1.036
2012	16.297	7.864	70.741	5.563	0.419
2013	30.212	11.187	40.017	4.477	0.753
2014	30.128	1.297	51.387	0.666	0.111
المتوسط	16.593	6.106	133.921	5.343	4.487

المصدر:- من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (1)

□ الاستنتاجات

في ضوء التحليلات السابقة يمكن إستنتاج مايتي:-

- 1- كان إجمالي الموجودات في ارتفاع مستمر طول مدة دراسة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، إذ بلغ متوسط نسبة النمو الاجمالي (122.397%)، وفيما يتعلق بالتمويل والاستثمارات (وباستثناء كل من النسبتين 2011 و 2014) كان متجهاً بالارتفاع خلال مدة الدراسة، وقد بلغ متوسط نسبة النمو الاجمالي (349.443%)، وأما فيما يتعلق بالنقد في الصندوق كان في ارتفاع مستمر ولغاية سنة 2012 من دراسة المصرف وقد بلغ متوسط النمو الاجمالي (46.76%)، مما يدل على قدرة المصرف في تكوين المكونات المختلفة للموجودات بغية توظيفها في الموجودات المختلفة للتمويل والاستثمارات.
- 2- كان إجمالي حقوق المساهمين في ارتفاع مستمر طول مدة دراسة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، إذ بلغ متوسط نسبة النمو الاجمالي (31.236%)، وفيما يتعلق بودائع الزبائن كان في ارتفاع مستمر ولغاية سنة 2012 من دراسة المصرف، وقد بلغ متوسط نسبة النمو الاجمالي (89.705%) ، مما يعني زيادة امكانية المصرف في تكوين الأرصدة النقدية سواء كان من خلال حصة المساهمين أو مدخرات المودعين.
- 3- كانت الإيرادات الكلية في ارتفاع مستمر طول مدة دراسة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، إذ بلغ متوسط نسبة النمو الاجمالي (229.707%)، وفيما يتعلق بإيرادات التمويل والاستثمارات فإنها متذبذبة مما انعكست على نسب النمو بالموجب والسالب، لكن ما يلاحظ ان متوسط نسبة النمو الاجمالي كان موجباً وبلغ (4965.745%)، وأما فيما يتعلق بصافي الأرباح بعد الضريبة وبإستثناء كل من السنتين 2006 و 2010 كان المبلغ باتجاه الارتفاع، مما يعني ان المصرف حقق أرباحاً في كل سنة من سنوات الدراسة (باستثناء سنة 2005)، هذا وقد بلغ متوسط نسبة النمو الاجمالي (90.286%)
- 4- رغم انخفاض نسبة السيولة القانونية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في السنوات التي تلت السنة الأولى إلا إنها مرتفعة، وقد بلغ متوسط النسب (194.551%) أما بالنسبة لنسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات فقد بلغ متوسط النسب (62.189%).
- 5- كان متوسط النسب لمعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الودائع لمدة دراسة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية مساوياً ب (10.358%) و (5.904%) وعلى التوالي، مما يعني ان عائد وحدة النقد المستثمرة للمساهمين أكبر من عائد وحدة النقد المستثمرة للمودعين.

6- كان متوسط النسب لحق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات وحق الملكية إلى إجمالي الموجودات لمدة دراسة مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية مساوياً ب(2826.433%) و(30.659%) وعلى التوالي.

7- لقد بلغ متوسط النسب لاستثمار الودائع لمدة دراسة مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية مساوياً ب(16.593%)، مما يعني أن نسبة توظيف الودائع قليلة جداً، ويؤثر سلباً على معدل العائد على الودائع أو عائد وحدة النقد المستثمرة للمودعين (استنتاج 5)، وبالتالي قد يفقد المصرف المصرف زبائنه إذا ما أتيح لهم كلفة الفرصة البديلة لمذخراتهم. وفيما يتعلق بإيرادات التمويل والاستثمارات إلى إجمالي الإيرادات فإن متوسط النسب لمدة الدراسة قد بلغ (4.487%)، ما يعني أن نسبة مساهمتها قليلة جداً في تكوين إجمالي إيرادات المصرف.

المقترحات

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح ما يأتي:-

- 1- كانت نسبة استثمار الودائع قليلة جداً لمصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية، مما أثرت على معدل العائد على الودائع، لذلك تتطلب إعادة النظر في نسبة استثمار الودائع خدمة لتحقيق أهداف المصرف وفي مقدمتها الربح الاقتصادي فضلاً عن تشجيع أفراد المجتمع بإيداع مدخراتهم.
- 2- بما أن نسبة إيرادات التمويل والاستثمارات إلى إجمالي الإيرادات لمصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية كانت قليلة جداً (4.973%)، مما يعني أن اعتماد المصرف على مثل هذه الإيرادات قليل وبالتالي يكون دور الاستثمارات الحقيقية كالزراعة والصناعة هامشياً ما يؤدي إلى إضعاف دور المصرف في تنشيط الاستثمارات الحقيقية لحساب المضاربة كالعقارات والمتاجرة مثلاً والتي لا تخدم خلق وزيادة القيمة المضافة لذلك يتطلب تنويع الإيرادات والتي يمكن أن تخدم تحقيق أهداف أخرى للمصرف بالإضافة إلى ماتم ذكره كاستبعاد المخاطرة على إجمالي الإيرادات.
- 3- إن زيادة حجم المعاملات المالية سواء كان بقبول الودائع أو بمنح الائتمانات المصرفية يعني زيادة النشاط المصرفي وبغية زيادة حجم الودائع تتطلب زيادة تعامل أفراد المجتمع، وإن تعامل الأفراد يعتمد على وجود الثقة بدأً بآلية قبول الودائع إلى صيغ منح الائتمانات، لذلك يتطلب استخدام القنوات المختلفة لخلق العلاقة بأفراد المجتمع لبيان ماهية المصرف.
- 4- إن الزيادة المفرطة في السيولة النقدية لبعض السنوات تدل على عدم توفير فرص لتوظيفها، وفي مقابل ذلك تعاني الأسواق من نقص السيولة، وهذا يتطلب تفعيل دور سوق الأوراق المالية في إقليم كردستان، بهدف الاستخدام الأمثل للأموال.

5- ان ظهور مصارف خاصة بالادخار في كثير من الدول النامية تهدف إلى تجميع مدخرات ذوي الدخل المحدودة، بمعنى أنها تقبل الودائع البسيطة (القليلة)، لذلك يتطلب من المؤسسات النقدية ومنها المصارف فتح مثل هذه المصارف بشكل مستقل أو كفروع تابعة لها (مع الأخذ بنظر الاعتبار الاستقلالية في الإدارة وبخاصة من حيث الصلاحيات) بهدف محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار وبالتالي توظيفها خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية.

المصادر

المصادر العربية

اولا، الكتب

- 1- ال أدم، د. يوحنا، الدباغ، د. ضياء حامد، الإدارة المالية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل - العراق، 1992.
- 2- ال شبيب، د. دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2007.
- 3- أرشيد، د. عبد المعطي رضا، جودة، د. محفوظ احمد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999.
- 4- باشا، د. زكريا عبد الحميد، نقود وبنوك مع وجهة نظر اسلامية، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، 1989.
- 5- جبر، د. هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة - مصر، 2008.
- 6- الجميل، د. سمر كوكب، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، دار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الموصل - العراق، 2002.
- 7- حاتم، د. سامي عفيفي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة - مصر، 2004.
- 8- الحجار، د. بسام، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبثاني للدراسات، بيروت - لبنان، 2009.
- 9- الحسني، د. احمد بن حسن، صناديق الاستثمار: دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، الاسكندرية - مصر، 1999.
- 10- حسين، علي محمد، الإدارة المالية في المنشآت الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة - مصر، 1971.
- 11- حنان، د. رضوان حلوة، الحارس، د. اسامة، اسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2004.
- 12- حنفي، د. عبد الغفار، قرياقص، د. رسمية، اسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر، 2005.
- 13- حنفي، د. عبد الغفار، الاستثمار في الاوراق المالية: اسهم - سندات - وثائق الاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر، 2007.
- 14- الحياي، د. وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2003.
- 15- خان، د. محمد يونس، غرابية، د. هشام صالح، الإدارة المالية، مركز الكتب الاردني، عمان - الأردن، 1995.

- 16- درغام، د.دريد، اساسيات الادارة المالية الحديثة: الجزء الاول، دار الرضا للنشر، دمشق-سورية، 1999.
- 17- الرفاعي، غالب عوض، بلعربي، د. عبد الحفيظ، اقتصاديات النقود والبنوك: الجزء الاول: الاساسيات، الطبعة الاولى، عمان-الاردن، 2002.
- 18- رمضان، د.زياد سليم، جودة، د.محفوظ احمد، ادارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة- مصر، 2008.
- 19- رمضان، د.زياد سليم، جودة، د.محفوظ احمد، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان-الاردن، 2006.
- 20- الزبيدي، د.حمزة محمود، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2004.
- 21- الزعبي، هيثم محمد، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان- الاردن، 2000.
- 22- الشرع، د.مجيد جاسم، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2003.
- 23- شلهوب، علي محمد، شؤون النقود واعمال البنوك، الطبعة الاولى، شعاع للنشر والعلوم، حلب-سورية، 2007.
- 24- الشماع، د.خليل محمد حسن، الادارة المالية، الطبعة الرابعة، مطبعة الخلود، بغداد-العراق، 1992.
- 25- الشمخي، د.حمزة محمود، الادارة المالية بين النظرية والتطبيق، مطبعة جامعة الموصل، الموصل- العراق، 1985.
- 26- الشمخي، د.حمزة محمود، الجزراوي، د. ابراهيم، الادارة المالية الحديثة، بلا، 1998.
- 27- الشمري، صادق راشد حسين، ادارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الاردن، 2009.
- 28- الصباح، د.عبد الستار مصطفى، العامري، د.سعود جابد، الادارة المالية: اطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2003.
- 29- طابل، د.مصطفى كمال السيد، القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية- مصر، 2006.
- 30- العامري، د.الحاج محمد علي ابراهيم، الادارة المالية، بدون دار نشر (جامعة بغداد)، بغداد - العراق، 2001.
- 31- عباس، د.علي، الادارة المالية في منظمات الاعمال، الطبعة الاولى، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، عمان -الاردن، 2002.
- 32- العريبي، د.عصام فهد، دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات، دار الرضا للنشر، دمشق- سورية، 2001.
- 33- العطيات، د.يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2009.
- 34- علي، د.عبد المنعم السيد، مدخل الى علم الاقتصاد: الاقتصاد الجزئي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل-العراق، 1984.
- 35- فهد، د.نصر حمود مزنان، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الاردن، 2009.
- 36- كراجة، عبد الحليم وآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2000.
- 37- الكرخي، د.مجيد عبد جعفر، مدخل الى تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد-

العراق، 2001.

- 38- كنجو، د. كنجو عبود، فهد، د. ابراهيم وهبي، الادارة المالية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الاردن، 1997.
- 39- محمد، د. منير شاكر، اسماعيل، د. اسماعيل، نور، د. عبد الناصر، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الاولى، مطبعة الطلبة، عمان - الاردن، 2000.
- 40- مطر، د. محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2003.
- 41- مطر، د. محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي: الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، الطبعة الاولى، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان - الاردن، 1997.
- 42- المكاي، د. محمد محمود، اسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة والسيطرة، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة - مصر، 2009.
- 43- المكاي، د. محمد محمود، التمويل المصرفي التقليدي والاسلامي: المنهج العلمي لاتخاذ القرار، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة - مصر، 2010.
- 44- ناشد، د. سوزي عدلي، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، 2008.
- 45- هندي، د. منير ابراهيم، ادارة المنشآت المالية واسواق المال، مركز دلتا للطباعة، الاسكندرية - مصر، 2006.
- 46- هندي، د. منير ابراهيم، الادارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية - مصر، 2004.
- 47- الهواري، د. سيد، الادارة المالية: منهج اتخاذ القرارات، الطبعة السادسة، بلا، القاهرة - مصر، 1996.

ثانيا، البحوث

- 1- ابو حمد، د. رضا صاحب، الفتلاوي، حيدر مجيد عبود، تقويم الاداء المالي للمصرف الاسلامي فرع النجف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة كوفة، المجلد (1)، العدد (3)، 2005 .
- 2- ابو رمان، د. اسعد حماد موسى، الطالب، د. صلاح عبدالرحمن، دوافع اختيار الزبائن الى التعامل مع المصارف التجارية الاردنية: دراسة تحليلية ميدانية، مجلة تنمية الراقدين ، جامعة الموصل، المجلد (26)، العدد (76)، 2004.
- 3- احمد، د. نهاد عبدالكريم، عبد الحميد، د. عبدالعزيز شويش، حبش، بهاء انور ، تقويم الاداء المصرفي لبعض فروع المصارف العاملة في مدينة تكريت، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول - جامعة تكريت، للفترة 15-16/4/2009.
- 4- الجميلي، مخلص شياح علي، تحليل الربحية والسيولة في شركة صناعة المواد الانشائية الحديثة، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، جامعة الانبار، العدد (2)، 2002.
- 5- حسن، د. ماهر الشيخ ، قياس ملائمة البنوك الاسلامية في اطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة ام القرى، مكة المكرمة - السعودية، 2004.
- 6- الخزرجي، سميرة حسين ، تقييم الملائمة الائتمانية للمصارف، مجلة الرشيد المصرفي، العدد (4)، السنة الثانية، 2001.
- 7- درويش، د. حسين ديكان، اثر سعر الخصم في تحديد ربحية العائد على تكلفة الاستثمار، المجلة العراقية للعلوم

- الادارية، جامعة كربلاء، المجلد(1)، العدد(4)، 2002.
- 8- عبدالطيف، كمال فتحي، التحليل المالي ما له وما عليه، مجلة المحاسب القانوني العربي، معهد المحاسبين القانونيين، العدد(109)، عمان-الاردن، 1999.
- 9- عمر، محمود عبدالسلام، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، المجلد(4)، العدد(1)، عمان-الاردن، 1996.
- 10- النجار، د. فائق جبر، قياس كفاءة الاداء للمؤسسات المالية المصرفية الاسلامية، مجلة البنوك في الاردن، جمعية البنوك الاردنية، عمان، المجلد(25)، 2006.

ثالثا، التقارير السنوية

1- التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للسنوات 2005-2014

المصادر الانكليزية

First :Books

- 1- Arthar William c_ and Michal I_Smith and Peter c_Young , Risk Management and Insurance , Mc Graw_Hill , INC , New York, 1995
- 2- Donovan Young , Modern Engineering Economy , John Wiley and Sons , Inc New York , 1993
- 3- Eugene L_Grant and Lawrence F_Ball , Basic Accounting and Cost Accountting , Second Edition , Mc Graw _ Hill. Inc , U.S.A , 1974
- 4- Jim Macmenamin , Financial Management , First Edition , Rutledge , London , 1999
- 5- Peter Atrill , Financial Management for Non_ Specialists , Second Edition , Pearson Education limited , London , 2000
- 6- George H_Hemple and Donald G_Simon son , Bank Management : Texts and Cases , 5th Edition , Mc Graw_ Hill , Inc , New York , 1999
- 7- Donald T. Savage , Money and Banking , First Edition , Mc Graw_Hill , Inc , New York , 1977
- 8- Paul G . Keat and Philip K . Young , Management Economics , Mc Graw_Hill , Inc , New York, 1977
- 9- Tracy G_Herrick , Bank Analysis , First Edition , John Wiley and Sons , New York , 1978

Second : Researches and Articles

- 1- Bates Timpthy and Willian Bedford ,Analysis to the Portfolio of Balk;-Owned Commercial Bank , Journal of finance , No (3) , June 1996
- 2- Santomero A., Financial linnovation and Bank Risk Taking , Journal of Economic Behavior and Organization , Vol (3) , March 1998
- Santomero A., Financial linnovation and Bank Risk Taking , Journal of Economic Behavior and Organization , Vol (3) , March 1998